



**VERS LA VALIDATION
D'UNE STRATÉGIE NATIONALE
DE LA LUTTE CONTRE
LA CORRUPTION**

**نحو تفعيل
مسار مشروع
الاستراتيجية الوطنية
لمكافحة الفساد**

04 ماي 2015 نزل موفنبيك - قمرت
04 MAI 2015 HÔTEL MOVENPICK - GAMMARTH

حلّ عينيك، قاوم الفساد
anticor.tn

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

**كلمة عناية السيد
رئيس مجلس نواب الشعب**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة بين الهيئات الدستورية والمجتمع المدني (كمال الجندوبي)،

السيد المنسق المقيم لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي (منير ثابت)،

السيد رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (سمير العنابي)،

السادة ضيوف تونس الأجلاء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة الحضور،



VERS LA VALIDATION D'UNE STRATÉGIE NATIONALE DE LA LUTTE CONTRE LA CORRUPTION

نحو تفعيل مسار مشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

04 ماي 2015 نزل موفنيك - قمرت
04 MAI 2015 HÔTEL MOVENPICK - GAMMARTH

حلّ عينيك، قاوم الفساد
anticor.tn

إنه لمن دواعي السرور أن نفتح أشغال هذه الورشة لنعطي إشارة الإنطلاق نحو اعتماد الإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ولمكافحة الفساد، الموضوع الذي يترجم بعدا من أبعاد إنشغالنا اليوم في مجلس نواب الشعب.

نشكر في البداية كل اللذين ساهموا في تصوّر وإعداد هذه الإستراتيجية سواء في مستوى رئاسة الحكومة أو الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وكل الخبراء والمجتمع المدني اللذين أثروا هذه الوثيقة الهامة. ونتوجّه بخالص عبارات الإمتنان والشكر والتقدير إلى ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعمه لهذا المجهود وإنخراطه في مساعدة تونس على بناء أسس الديمقراطية.

إن وضع هذا الإطار المرجعي نقطة الإنطلاق نحو تطوير مؤسسات وآليات النزاهة والحوكمة ومكافحة الفساد الذي يندرج في إطار خيارنا الإستراتيجي الذي لا رجعة فيه نحو ضمان كل مقومات التنمية والديمقراطية والحكم الرشيد لذا نشكر كل من سيواصل معنا المشوار ويساندنا من أجل بناء مؤسسات ديمقراطية قوية وفاعلة قادرة على توفير حق الحياة الكريمة لمواطنينا.

حضرات السيدات والسادة لا يفوتني أن أذكّر بأن الفساد أضحي ظاهرة دولية وهو يؤثر سلبا على مبادئ العدالة والمساواة ويعيق التنمية والإستثمار ويهدد الإستقرار والسلم الإجتماعيين، مما حدى بالمجتمع الدولي إلى توحيد الجهود والتدابير الوقائية للحد من إنتشاره من خلال التصديق على الإتفاقية الأممية لمكافحة الفساد سنة 2003. وقد تبنت هذه الإتفاقية



VERS LA VALIDATION D'UNE STRATÉGIE NATIONALE DE LA LUTTE CONTRE LA CORRUPTION

نحو تفعيل مسار مشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

04 ماي 2015 نزل موفنيك - قمرت
04 MAI 2015 HÔTEL MOVENPICK - GAMMARTH

حل عينيك، قاوم الفساد
anticor.tn

ضرورة تشريك كل القوى الوطنية والدولية في مقاومة الفساد والحد منه ومنعه ومنها البرلمان الوطنية حيث إنبثق عن هذا الميثاق الأممي إنشاء المنظمة العالمية لبرلمانيون ضد الفساد وفرعها العربي "برلمانيون عرب ضد الفساد"

كما لا يفوتني أن أذكر أن الثورة التونسية قامت ضد الفساد ورفض كل أشكال التمييز والتهميش التي خلفها هذا الداء العضال ولعل أبرز مؤشرات قياس درجات الفساد كمؤشر مدركات الفساد ومؤشر السيطرة على الفساد وقياس مدى تأثير غياب الحوكمة ووجود الرشوة والفساد في تقليص نسبة النمو، تجعلنا نستنتج بديهيا أن الفساد كان متغلغلا في بعض المجالات وأصبح يقوّض مجهودات التنمية ويزعزع أركان الدولة ويهدد القيم الأخلاقية وحقوق الإنسان برمّتها، لذا فإنه لزاما علينا برلمانا وحكومة وشعبا أن نتحد من أجل مقاومة فعالة وسريعة لهذه الظاهرة فبرغم مصادقة تونس منذ 2008 على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلا أنها، وفي غياب إرادة سياسية، لم تعتمد جل التدابير والقواعد والمعايير التي أسستها هذه الإتفاقية من أجل تعزيز نظمها القانونية والتنظيمية لمكافحة الفساد.

ووعيا منها بخطورة الفساد وغياب الحوكمة على مستوى إدارة الشأن العام فقد بادرت تونس إبان الثورة مباشرة بمقتضى المرسوم عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري 2011 بإحداث لجنة وطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد وإحداث لجنة المصادرة بالمرسوم عدد 13 المؤرخ في 14 مارس 2011 ولجنة إسترجاع الأموال الموجودة بالخارج بالمرسوم عدد 15 المؤرخ في 26 مارس 2011 ولجنة التصرف في الأموال المصادرة



**VERS LA VALIDATION
D'UNE STRATÉGIE NATIONALE
DE LA LUTTE CONTRE
LA CORRUPTION**

**نحو تفعيل
مسار مشروع
الاستراتيجية الوطنية
لمكافحة الفساد**

04 ماي 2015 نزل موفنيك - قمرت
04 MAI 2015 HÔTEL MOVENPICK - GAMMARTH

حلّ عينيك، قاوم الفساد
anticor.tn

والمنهوبة بالمرسوم عدد 8. وأمام الوقوف على أهمية حقائق مريعة من خلال عمل هذه اللجان ترسخ لدى السياسيين والعامّة إيمان قاطع بأن القضاء على الفساد مهمة صعبة وتم إحداث وزارتين لدى رئاسة الحكومة ووزارة الحوكمة ومكافحة الفساد ووزارة الإصلاح الإداري كما تم إصدار المرسوم 120 لسنة 2011 المؤرخ في 14 نوفمبر 2011 المتعلق بمكافحة الفساد و الذي أحدثت بمقتضاه الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

أما على مستوى السلطة التشريعية فقد أحدث المجلس الوطني التأسيسي لجنة خاصة "لجنة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد". وتطوّرت القناعة بأهمية هذا الموضوع فكان أن تنزل في توطئة دستور جانفي 2014 الذي نص على القطع مع الظلم والحييف والفساد وتأسيس نظام جمهوري ديمقراطي تشاركي على أساس حياد الإدارة والحكم الرشيد وضمن علوية القانون.

كما تطرّق الدستور إلى وضع الأطر التشريعية والمؤسسية لمبادئ النزاهة والحكم الرشيد والشفافية والمحاسبة والتي تجلّت خاصة من خلال أحكام الفصل 11 الذي وسع قاعدة المطالبين بالتصريح بالمكاسب والفصل 15 الذي ينص على أن تعمل الإدارة وفق قواعد الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة والفصل 32 الذي يضمن الحق في النفاذ إلى المعلومة والفصل 130 بالتنصيص على هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد التي أولاها مرتبة الهيئة الدستورية وأسند لها إختصاصات هامة إنطلاقاً من الإسهام في سياسات الحوكمة ومنع الفساد ومتابعة تنفيذها ونشر ثقافتها إلى رصد حالات الفساد في القطاعين العام والخاص



**VERS LA VALIDATION
D'UNE STRATÉGIE NATIONALE
DE LA LUTTE CONTRE
LA CORRUPTION**

**نحو تفعيل
مسار مشروع
الاستراتيجية الوطنية
لمكافحة الفساد**

04 ماي 2015 نزل موفنيك - قمرت
04 MAI 2015 HÔTEL MOVENPICK - GAMMARTH

حلّ عينيك، قاوم الفساد
anticor.tn

والتقصي فيها والتحقق فيها و إحالتها على الجهات المعنية إلى جانب المهام الإستشارية في التشريعات المتصلة بمجال إختصاصها.

وبناء على ما تقدّم وفي ظل نظام سياسي ديمقراطي يبيّو مجلس نواب الشعب لأن تكون له درجة فاعلية عالية في التنمية بمفهومها الشامل فنحن معنيون بتنفيذ الإستراتيجية وتوفير البيئة المناسبة للوقاية من الفساد والرفع من كفاءة الجهات المكلفة بمقاومة الفساد وتعزيز الثقة بمؤسسات الدولة وذلك وفق خارطة طريق ثلاثية الأبعاد والمستويات:

فعلى المستوى التشريعي يقوم المجلس بسن التشريعات الضرورية لوضع مبادئ الحوكمة من شفافية ومسائلة وهي لا تتم دون الحصول على المعلومة إذ أننا بصدد مناقشة مشروع القانون المتعلق بالنفاز إلى المعلومة، كما يتواصل مناقشة مشروع قانون الإرهاب ومنع غسل الأموال ومشروع القانون المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء الذي وإن كان في ظاهره ضمان إستقلالية القضاء فإن باطنه إصلاح المنظومة القضائية ومكافحة الفساد.

ومن المنتظر أن نضع التشريعات التي تكفل تطبيق مقتضيات الدستور ومنها سن القانون المتعلق بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وحسن إنتخاب أعضائها على أساس الكفاءة والنزاهة والحياد وقانون حماية المبلغين والشهود وقانون إشهار الذمة المالية أو التصريح بالمكاسب وقانون تجريم الكسب غير المشروع والجدير بالذكر أن جودة التشريعات تقتضي أن حزمة النصوص القانونية ذات العلاقة بمكافحة الفساد التي إنبثقت عن آلية إستعراض الإتفاقية الأممية لمكافحة الفساد ستكون ضمن الأولويات التشريعية المقبلة.



**VERS LA VALIDATION
D'UNE STRATÉGIE NATIONALE
DE LA LUTTE CONTRE
LA CORRUPTION**

**نحو تفعيل
مسار مشروع
الاستراتيجية الوطنية
لمكافحة الفساد**

04 ماي 2015 نزل موفنيك - قمرت
04 MAI 2015 HÔTEL MOVENPICK - GAMMARTH

حلّ عينيك، قاوم الفساد
anticor.tn

أما على المستوى التنظيمي فإن مجلس نواب الشعب أحدث لجنة برلمانية خاصة "لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام" كما يتولى حاليا فريق من النواب والمستشارين دراسة كيفية تعزيز الدور الرقابي للمجلس وتحسين أدائه عبر التركيز على الرقابة المالية ومتابعة تنفيذ المشاريع والإستفادة من تقارير هيئات الرقابة لإقتراح آليات برلمانية تواكب خصوصيات المرحلة السياسية والتجارب الدولية الناجعة. كما يجري حاليا إعداد إصلاحات هيكلية للإرتقاء بوظيفة المساندة التي يؤمنها الجهاز الإداري.

على المستوى الإتصالي والتواصل يعمل المجلس على تعزيز روافد الشرعية التمثيلية حيث من المهم أن نكون منبثقين عن إنتخابات حرة نزيهة وشفافة، فهذا يعدّ ضمانا لمكافحة الفساد لكن وبإعتبار الأمانة التي تحملها أعضاء البرلمان كممثلي الشعب فهم يعبرون عن نبض المجتمع يتفاعلون معه، ينقلون مشاغله ويعالجون قضاياها، ومن هذا المنطلق قمنا بإحداث خطة مساعد رئيس مكلف بالعلاقة مع المواطن والمجتمع المدني حتى نلتزم بهذا الدور ويكون التنسيق مع المجتمع المدني وفتح أبواب الحوار والمبادرات والتفاعلات مواكبا للحراك الإجتماعي الذي نعيشه.



**VERS LA VALIDATION
D'UNE STRATÉGIE NATIONALE
DE LA LUTTE CONTRE
LA CORRUPTION**

**نحو تفعيل
مسار مشروع
الاستراتيجية الوطنية
لمكافحة الفساد**

04 ماي 2015 نزل موفنيك - قمرت
04 MAI 2015 HÔTEL MOVENPICK - GAMMARTH

حلّ عينيك، قاوم الفساد
anticor.tn

حضرات السيدات والسادة، يصعب التعرّض لكل البرامج التي يتطلبها تنفيذ مختلف محاور الإستراتيجية وكل أوجه الإصلاحات التي تندرج ضمن تحقيق أهدافها لكن لا بدّ من التأكيد على أمرين ضروريين:

أولا الإسراع بالتعريف وتعميم المرجعية الوطنية للحكومة ذلك أن الحلقة الأصعب في مكافحة الفساد هي مرتبطة بوجود نظام وطني للنزاهة الذي تركز عليه هذه المواصفة ذات العلاقة بتمشي الجودة والسلوكيات وتدعيم المسؤولية المجتمعية.

ثانيا الإشارة أن الإصلاحات الكبرى التي ننوي وضعها قيد التفعيل هي نظام التصرف في الميزانية حسب الأهداف حتى لا يقتصر دور البرلمان على مراقبة مراقبة الإعتمادات الإضافية وشرعية النفقة ليصبح قادرا على التقييم وتحديد المسؤوليات وفقا لجملة من الأهداف و النتائج.

نحن واثقون من أن إعتما الإستراتيجية سيكون حافزا لنا جميعا لأننا سنعمل ضمن إطار واضح ووفق منهج شامل ورؤية موحدة ولكن سيكون تحديا جسيما لما سيتطلبه من صلابة في تغيير العقليات وإعادة منظومة القيم وعلى هذا الأساس أدعو كافة الأطراف إلى تحمل المسؤولية والمثابرة.



Projet PNUD :
Appui à l'Établissement
d'un Système National
d'Intégrité en Tunisie



دعم ارساء نظام
وطني للتزاهة في تونس



**VERS LA VALIDATION
D'UNE STRATÉGIE NATIONALE
DE LA LUTTE CONTRE
LA CORRUPTION**

**نحو تفعيل
مسار مشروع
الاستراتيجية الوطنية
لمكافحة الفساد**

04 ماي 2015 نزل موفنبيك - قمرت
04 MAI 2015 HÔTEL MOVENPICK - GAMMARTH

حلّ عينيك، قاوم الفساد

anticor.tn